رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ١١ / ٩/ ٢٠٢٤
تاريخ قبول البحث ٦ / ١١ / ٢٠٢٤
تاريخ النشر ٣٠ / ٣ / ٢٠٢٥

تأثير الثقافة الوطنية في السياسة الخارجية الإيرانية بعد العام ١٩٧٩م

The Impact of National Culture on Iranian External Policy

م.د. حيدر قحطان سعدون

Dr. Hayder Qahtan Saadoon

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

University of Nahrain / College of Political Science

haidr.qahtan@nahrainuniv.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

يُعَد العامل الثقافي أحد العوامل التي تعين الباحث على فهم وتحليل مواقف وتوجهات الدول في المسرح الدولي. فسلوك الدولة، وفقاً للنظرية السلوكية في العلاقات الدولية، ما هي إلا امتداد لسلوك الأفراد فيها، لاسيما صناع القرار الذين ينتمون لمجتمع تلك الدولة والمتأثرين بالثقافة العامة السائدة فيه. كما يُكَوِّن المجتمع بحد ذاته رأي عام محلي ضاغط على صانع القرار، وهو رأي عام يتأثر بطبيعة الحال، بالقيم والعادات والأعراف والمعتقدات الدينية والفكرية السائدة في ذلك المجتمع والتي يتوارثها أفراده جيلاً بعد جيل، فضلاً عن إرثه التأريخي الثقافي والحضاري، ليشكل ذلك الكُل المُركب – ضمن حدود جغرافية معينة– ما يُعرَف بالثقافة الوطنية للدولة التي تساهم بدورها في صياغة مُثلها العُليا وتطلعاتها القومية وتحديد أهداف سياستها الخارجية. وتُعَد التجربة السياسية الإيرانية المعاصرة من أوضح الأمثلة وأفضل النماذج لإثبات الفكرة المتقدمة. فعلى الرغم مِما شهدته إيران من انقلاب سياسي في العام ١٩٧٩، بتحولها من إيران الشاهنشاهية إلى الجمهورية الإسلامية، وهيمنة البُعد الأيديولوجي الديني على سياستها الخارجية، فإن الأهداف المتمثلة بتحقيق عَظمة إيران ورفعتها بما تمتلكه من إرث تأريخي وحضاري، والسعي لإعادة إحياء أمجاد إمبراطوريتها الغابرة، من خلال، العمل على تعزيز دورها الإقليمي وحضورها الدولي، فضلاً عن، رفضها التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية وفي شؤون المنطقة ضمن مجالها الحيوي، كانت ولا تزال من المُسَلَّمات الثابتة في السياسة الخارجية للدولة الإيرانية، وفي الذهنية الإستراتيجية لصناع القرار فيها، كونها تُعَد جزء لا يتجزأ من الثقافة الوطنية لأفراد مجتمعها.

الكلمات المفتاحية: " الثقافة الوطنية "،" المفاهيم "،" السياسة الخارجية الإيرانية "،" رؤية مستقبلية "

Abstract

The cultural factor is considered one of the essential elements that assist researchers in the field of international politics in understanding and analyzing the positions and orientations of states on the global stage. According to the behavioral theory in international relations, a state's behavior is merely an extension of the behavior of individuals within it, especially the decision-makers who belong to that state's society and are influenced by the prevailing culture. Society itself forms a pressing local public opinion on decision-makers, which is naturally influenced by the values, customs, traditions, and prevailing religious and intellectual beliefs that individuals inherit from generation to generation, along with their historical, cultural, and civilizational heritage. This complex whole—within specific geographical boundaries—constitutes what is known as the national culture of the state, which, in turn, contributes to shaping its ideals, national aspirations, and defining the objectives of its foreign policy. The contemporary Iranian political experience is one of the clearest examples that illustrates this idea. Despite the political revolution in 1979, which transformed Iran from a monarchy to an Islamic Republic and established the dominance of ideological religious factors over its foreign policy, the goals of achieving Iran's greatness and elevating its status, based on its historical and civilization heritage, as well as the ambition to revive the

glories of its ancient empire, remain constant. These goals include enhancing its regional role and international presence, along with rejecting foreign intervention in its internal affairs and in the affairs of the region within its vital sphere. These principles have been and continue to be integral to the foreign policy of the Iranian state and the strategic mindset of its decision-makers, as they are an inseparable part of the national culture of its society.

Keywords: "National Culture", "Concepts", "Iranian Foreign Policy", "Future Vision"

المقدمة

شَكَّلَ الانقلاب السياسي الذي شهدته إيران في العام ١٩٧٩م، بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران بقيادة "آية الله الخميني" والإطاحة بحكم شاه إيران "محمد رضا بهلوي"، حدثاً بارزاً في تأريخ إيران السياسي المعاصر، توالت تداعياته على الواقع السياسي الإيراني داخلياً وخارجياً. فعلى الصعيد الداخلي، تحولت إيران من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري تحت مُسمى (الجمهورية الإسلامية في إيران) بعد استفتاء شعبي تَحصَّل فيه النظام السياسي الجديد على تأييد الأغلبية. أما على الصعيد الخارجي، فقد سعت إيران إلى انتهاج مسار أكثر استقلالية عن المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي التي كانت "شرطي" أمريكا في الخليج والحليف الأبرز للإدارة الأمريكية في المنطقة حينها، وعن المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي (سابقاً) بعد رفعها لِشعار: (لا شرقية .. ولا غربية .. جمهورية إسلامية). وإذا ما أردنا التمعن أكثر في تحليل هذا الحدث ، ومحاولة فهم تأثيراته وانعكاساته على سياسة إيران الخارجية تجاه دول المنطقة والعالم أجمع، وموقفها من أبرز القضايا الإقليمية والدولية محل الخلاف والنزاع، فلا يمكن أبداً فصل هذا الحدث عن مساره التأريخي – الحضاري، وعن الحقائق الجغرافية المرتبطة به، وعن أبعاده الثقافية والثوابت الوطنية للمجتمع الذي أنتج ذلك الحدث، والتي تشكل بمجموعها الثقافة الوطنية للشعب الإيراني.

إشكالية البحث: في السعي للإجابة على السؤال المركزي التالي: ما مدى تأثير الثقافة الوطنية في السياسية الخارجية الإيرانية بعد العام ١٩٧٩م؟. وسعياً لتقديم إجابة متكاملة وفهماً شاملاً للموضوع، تطرح الدراسة التساؤلات الفرعية الآتية :

١. هل يمكن الاستفادة من (العامل الثقافي) كأداة تحليل في السياسة الدولية؟.
٢. ما هو توجه السياسية الخارجية الإيرانية بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩م؟.
٣. ما هي طبيعة الرؤية السياسية الإيرانية للعالم خارج (دار الإسلام) ؟.
٤. ما هي أبرز التوجهات المستقبلية للسياسة الخارجية الإيرانية على الصعيدين الإقليمي والدولي؟.

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها (ان سلوك الدولة في المسرح الدولي ما هو إلا امتداد لسلوك الأفراد، سواءً أكانوا صناع القرار في تلك الدولة، أو المجتمع بصورة عامة الذي يشكل بدوره رأياً عاماً ضاغطاً على صانع القرار ومراقباً لأدائه وقراراته في المسائل الداخلية والخارجية. وللمجتمع، الذي جاء منه صانع القرار، ثقافته الوطنية الخاصة والمتأصلة فيه عبر الأجيال والمتشكلة من القيم والتقاليد والأعراف المتوارثة والمعتقدات الدينية

ونحوها مِما يشكل بمجموعه الثقافة الوطنية لمجتمع معين، والتي تؤثر بحكم طبيعة الأشياء على سلوك الدول ومواقفها تجاه القضايا الدولية المختلفة وفي تحديد أهداف ومبادئ سياستها الخارجية، وهذا ما يظهر جلياً في أنموذج الدراسة المتمثل في السياسة الخارجية الإيرانية).

منهجية البحث:اعتمدت الدراسة المنهج الاستقرائي القائم على تحديد ظاهرة معينة (الثقافة الوطنية للمجتمع) وملاحظتها بدقة، من خلال، جمع البيانات وتقصي الحقائق التأريخية والجغرافية المرتبطة بها، بغية الوصول إلى النتائج العامة المترتبة عليها (التأثير في السياسة الخارجية للدولة).

أهداف البحث: تسليط الضوء على أهمية (الثقافة الوطنية) كعامل مؤثر في صناعة السياسة الخارجية للدولة، وللمساعدة على فهم خياراتها ومواقفها وتوجهاتها الخارجية، الحاضرة منها والمستقبلية، من خلال فهم وتحليل الثقافة الوطنية لمجتمع تلك الدولة.

أهمية البحث: دراسة وفهم وتحليل توجهات السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية في إيران، لِما تمثله إيران بوصفها قوة إقليمية صاعدة ولاعب مؤثر في التوازنات الإقليمية وبعض القضايا الدولية.

محتويات البحث: يشتمل البحث على مقدمة وخاتمة وأربعة محاور مقسمة على النحو الآتي: المحور الأول، ويتناول أهمية (العامل الثقافي) كأحد أدوات التحليل في السياسة الدولية. المحور الثاني، ويتناول توجه السياسة الخارجية الإيرانية بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران في العام ١٩٧٩. أما المحور الثالث، فيبحث في الرؤية السياسية الإيرانية للعالم خارج "دار الإسلام". فيما يقدم المحور الرابع، رؤية مستقبلية لتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية على الصعيدين الإقليمي والدولي. فضلاً عن، نتائج البحث والتوصيات.

المحور الأول : العامل الثقافي كأحد أدوات التحليل في السياسة الدولية

تُعَد "الهوية" الثقافية الوطنية لمجتمعٍ ما أو ما يُعرف بالثقافة الوطنية أحد أبرز العوامل المؤثرة في صياغة وتحديد المواقف والتوجهات الخارجية لذلك المجتمع. إذ "يُعَد المدخل الثقافي – الحضاري أحد مجالات التفاعل السياسي الدولي. ففيه، ومن خلاله، تؤكد الدول وجودها في المجتمع الدولي، وتبرز إرثها التأريخي وتظهر إسهامها في النتاج الحضاري الثقافي الإنساني" (١). ولما كانت سلوكيات الدول هي امتداد لسلوكيات الأفراد (أي أفراد المجتمع) كما يصف "مورغينثاو"، فأصبح لزاماً دراسة الإرث الثقافي والحضاري للمجتمعات لما له من دور مساعد في تفسير وتحليل سلوك الدول في النظام الدولي. ولعل من أوضح الأمثلة على ذلك، "إننا لا نستطيع أن نفهم مثلاً عمق مواقف الإدارة الأمريكية في عهد "جورج بوش الإبن" للحُقبة (٢٠٠١–٢٠٠٨) – لاسيما في الحرب المُعلنة على الإرهاب (الإسلام الراديكالي/ المتطرف) حسب التوصيف الأمريكي – إلا ضمن السياق الثقافي/ الديني في شخصية "جورج بوش الإبن" (*) وطاقم الإدارة الأمريكية المكوّن من المحافظين الجدد" (٢). "وربما فُسِّر ذلك بأنه جزء من سيكولوجية المجتمع الأمريكي الذي (....) يَعد أن ما تشنه الولايات المتحدة الأمريكية من حروب، وما تقوم به من تدخلات، هو تجسيد لرسالة سماوية تحملت عبئها (**)" (٣). وقبل الخوض أكثر في بيان أهمية العامل الثقافي (كعامل مؤثر) في صياغة السياسة الخارجة للدولة و(كوسيلة تأثير) لها في آن؛ تستعين بها للتأثير على

توجهات الدول الأخرى تجاهها. لابد أولاً من الحديث عن مفهوم الثقافة الوطنية، وتوضيح مرتكزاته الزمنية (التأريخية) والمكانية (الجغرافية)، وعلاقته بالمفاهيم الأخرى المقاربة.

يُشير مفهوم الثقافة عموماً، وحسب ما يُعرّفه "جابى روشيه G.Rocher"، إلى "مجموعة متداخلة من أساليب التفكير، والمشاعر، والأفعال التي تتشكل بدرجة معينة، والتي تُكتسب بواسطة العلم والمشاركة من جانب مجموعة من الأفراد، وذلك من أجل وحدة هذه الجماعة وارتباطها بصورة جمعية مميزة" (٦). وهو عند كل من "سُمِر Summer" و"كلر Killer"، يُشير إلى "مجموعة أساليب تكيف الناس لظروف حياتهم، وهذا التكيف لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال أفعال تجمع ما بين التنوع والانتقاء والانتقال" (٧). أما التعريف الأعم والأكثر شمولاً لعناصر الثقافة فهو ما قدمه "تايلر E. B. Tylor" الذي عرّف الثقافة على انها: "ذلك الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون وغيرها من القدرات والعادات التي يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً في مجتمع" (٨). وفي حال ما ارتبطت تلك الثقافة بمجتمع سياسي معين يقطن ضمن الحدود الجغرافية الوطنية للدولة القومية فنكون أمام الثقافة الوطنية للدولة، كالثقافة الوطنية الفرنسية والثقافة الوطنية الألمانية والثقافة الوطنية الصينية ونحوها. فالبُعد المكاني (الجغرافي) كما البُعد الزماني (التأريخي) المتعلق بالتجارب التأريخية للمجتمعات، هما مرتكزا الثقافة الوطنية اللذان يُساعدان على تشكيل ما يُعرف بِـ (الذهنية الإستراتيجية) لمجتمعٍ ما؛ التي هي "نتاج لوعي مشترك بالتراكم التأريخي، الذي يحوي بداخله القيم الثقافية والنفسية والدينية والاجتماعية، والذي ينعكس في مساحة جغرافية محددة" (٩). "فالتصورات المكانية للمجتمعات، بمحورها الجغرافي، مع انطباعاتها الزمنية التي تتخذ من تجاربها التأريخية محوراً لها، تشكل البنية التحتية للذهنية التي تؤثر على توجهاتها وتشكيل سياستها الخارجية" (١٠). ومن أوضح الأمثلة على ذلك الثقافة الوطنية الصينية، بما تتضمنه تلك الثقافة من معتقدات وقيم أخلاقية مُستمدة من التعاليم الكونفوشيوسية، مستندة إلى تجربة حضارية تأريخية عُمرها آلاف السنين، وموقع جغرافي ساحلي ذو أهمية (جيو–سياسية) أتاح للصين "الوصول الفعلي من آسيا الوسطى، مع كل ثرواتها المعدنية والغنية بالطاقة، إلى طرق الملاحة الرئيسة على المحيط الهندي" (١١). وهو ما صَبغَ الثقافة الوطنية للمجتمع الصيني بإحساس من العظمة والعَراقة والقُدرة، وأسهم بدوره في تشكيل الذهنية الصينية الساعية إلى إعادة إحياء أمجاد الإمبراطورية الصينية القديمة وتعزيز دور الصين على المستويين الإقليمي والدولي. وهو ما انعكس بالتالي على خيارات الصين الإستراتيجية وسياسة البلاد الخارجية من خلال تبنيها إستراتيجية "الصعود السلمي للصين" ورفض الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي، "وفق تصور يسعى إلى خلق شـروط التعـددية القطبية التـي صـاغها الرئيس الصيني السـابق "هوجينتاو" فـي مـبدأ (اللاءات الأربع): لا للهيمنة، لا لسياسة القوة، لا لسياسة الأحلاف، ولا لسباق التسلح" (١٢).

وترتبط بمفهوم الثقافة الوطنية وتتفرع عنه مفاهيم أخرى مقاربة من أهمها مفهوم (الثقافة السياسية). فالثقافة السياسية؛ "هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع (...)، فهي تمتلك خصائص الثقافة نفسها ولكن مطبقة على مستوى السياسة، أي انها ثقافة فرعية تتأثر بالثقافة الشاملة للمجتمع" (١٣). وهي تعبر عن "موقف الجماهير في مجتمع معين من النظام السياسي القائم فيه والعناصر الأساسية التي يتكون منها"(١٤)، "وتدل كذلك على الاتجاهات إزاء الدور الذي يقوم به الفرد في النظام السياسي" (١٥). وبناءً على هذا الدور، يمكن تحديد ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية

وهي: الثقافة الرعائية أو الضيقة Parochial Culture (*)، ثقافة الخضوع Subject Culture، وثقافة المشاركة Participant Culture (٦).

ومن المفاهيم المقاربة أيضاً، مفهوم (الثقافة الإستراتيجية). "وهو من المفاهيم حديثة التداول في تحليل العلاقات الدولية، إذ ظهر في سبعينات القرن الماضي، ويثير هذا المفهوم قضية أساسية وهي: مدى أهمية الثقافة السائدة في صياغة سياسات الأمن القومي (للدول)" (١٨). وعلى الرغم من، "الخلاف الحاصل بين الدراسات الأكاديمية حول الثقافة الإستراتيجية بشأن كيفية تعريفها وما هي العوامل الأهم فيها؛ لكن من بين الأمور الأكثر وروداً هي: التأريخ والتراث والموقع الجغرافي، والثقافة الوطنية الأعم التي يوجد فيها صناع القرار، والهيكل المؤسساتي الذي يعملون فيه. إذ تُسهِم هذه العوامل في جعل الخبراء الإستراتيجيين يميلون إلى أنواع معينة من الحلول للمشكلات التي تُكوّن بهذا الشكل ثقافتهم الإستراتيجية" (١٩). وبهذا المعنى يتحدد "مضمون الثقافة الإستراتيجية في تقاليد الأمة والقيم والاتجاهات السائدة وأنماط السلوك والعادات والرموز والانجازات وطرق التكيف مع البيئة وحل المشاكل" (٢٠). "إذ تمثل الثقافة الإستراتيجية الإطار الفكري والقيمي المشترك بين الدولة والمجتمع النابع من الخبرة التأريخية، والثقافة السياسية، والقدرات المادية، وتصور دور الدولة في النظام الإقليمي والدولي، والذي يعمل على تحديد سلوكها الإستراتيجي وخياراتها الإستراتيجية الخاصة بالأهداف، والوسائل، وتقييم التهديدات" (٢١). على ان الثقافة الإستراتيجية للدولة ليست ثابتة بل قابلة للتبدل عبر الزمن؛ "ما يؤدي إلى تبني اتجاهات جديدة تجاه العدو، كالانتقال من ثقافة المواجهة الدائمة مع العدو، إلى ثقافة التعايش السلمي" (٢٢).

يتضح مِما تقدم، ان للثقافة الوطنية تأثيرات ظاهرة في نواحي مختلفة. سواءً السياسية منها، لناحية علاقة الفرد بالنظام السياسي القائم ودوره في تحديد الأهداف والسياسات العامة، أو لناحية التوجهات الخارجية للدولة وتحديد خياراتها الإستراتيجية. وكذلك النواحي الأمنية، ما له علاقة برسم سياسات الأمن القومي وتحديد أهدافها ومصادر التهديد المحتملة وطرق ووسائل التعامل معها. أما عن علاقة الثقافة الوطنية بالسياسة الخارجية تحديداً، فيمكن تناول الموضوع من جانبين هما :

أولاً. الثقافة الوطنية (كعامل مؤثر) في السياسية الخارجية: فقد أوضحنا سابقاً كيف تساهم الثقافة الوطنية في تشكيل الذهنية الإستراتيجية للمجتمع، التي تؤثر بدورها في تشكيل توجهات الدولة وسياستها الخارجية. كما "يتضح التأثير الثقافي في عملية صنع القرار السياسي الخارجي في تعبيره عن ذاته بصيغ متنوعة كتأثير الرأي العام والنخب المؤثرة ودور القيم الاجتماعية السائدة. فكل ذلك يمتزج معاً عبر ثقافة مشتركة لها أثرها في عملية صنع القرار السياسي الخارجي" (٢٣).

ثانياً. الثقافة الوطنية (كوسيلة تأثير) مساعدة للسياسة الخارجية: إذ يُعَد "المجال الثقافي – الحضاري أحد عناصر قوة الدولة. فمقدار مناعته أمام الثقافات والحضارات الأخرى يضاعف من نفوذ الدولة (الأمة) المعنية، ومن ثمّ يزيد من تأثيرها وقوتها، وخلاف هذا الأمر صحيح أيضاً" (٢٤). فالعامل الثقافي هو أحد أبرز عناصر القوة الناعمة للدولة؛ التي تمثل "في جوهرها قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى وتوجيه خياراتها العامة وذلك استناداً إلى جاذبية

نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد" (٢٥). فهي تستهدف بذاك التأثير على ما يُعرف بالهوية الاجتماعية للدولة؛ أي "المكانة أو الدور أو الشخصية التي ينسبها المجتمع الدولي لدولةٍ ما" (٢٦).

كما قد يُساهم العامل الثقافي في تعزيز فرص التعاون أو احتمالات الصراع على المستوى الدولي، ويمكن هنا التمييز ما بين نظريتين هما (٢٧) :

١. نظرية التقارب والتجاذب: يرى أنصار هذه النظرية أن المجتمعات عندما تندمج أو تتقارب مع بعضها البعض تصبح متشابهة ثقافياً، ويستدلون على ذلك بانتشار مضامين التسلية والترفيه الأمريكية على المستوى العالمي، وانتشار الوجبات السريعة وعلامات المرور، وغيرها من العلامات الموحدة عالمياً.

٢. نظرية التباعد والتنافر: يذهب أنصار هذه النظرية إلى أن القيم الاجتماعية عندما تغزو ثقافة ما، فإنها تخلق توتراً بين القوى المطالبة بالتغيير في هذه الثقافة والقوى المطالبة بالإبقاء على الأوضاع القائمة. وترى هذه النظرية أن القوى الاجتماعية المطالبة بالإبقاء والمحافظة على الأوضاع القائمة، ستقاوم التأثيرات الثقافية الخارجية، وتؤكد على أهمية الثقافة والهوية الوطنية. على ان هذا التوتر والصراع قد ينتقل من دائرته المحلية إلى الدائرة الدولية الأوسع، ويظهر على شكل "حروب ثقافية" يرى فيها بعض المفكرين أنها ستكون سمة الحروب في القرن الحادي والعشرين (٢٨). وهو ما عبر عنه "صموئيل هانتنغتون" بنظريته المعروفة "صدام الحضارات" ومفادها؛ "ان الصراع الرئيس سيكون – في المستقبل– بين الغرب وحضاراته ونوع من التحالف بين الحضارتين الإسلامية والصينية. الأخيرة بقوتها الصناعية والعسكرية، والحضارة الإسلامية باحتياطياتها النفطية وقربها الجغرافي من الغرب" (٢٩). وقد "أصبحت – هذه النظرية– مثار جدل فكري متواصل، كون تلك الأطروحة قد جرى تبنيها كدليل عمل في حقل السياسة الخارجية الأمريكية" (٣٠).

المحور الثاني: توجه السياسة الخارجية الإيرانية بعد العام ١٩٧٩م

أوضحنا فيما تقدم ذكره، ما للثقافة الوطنية من تأثير في عملية صنع القرار السياسي الخارجي. إذ تساهم الثقافة الوطنية بعناصرها المختلفة (كالعادات والتقاليد والأخلاق والعقيدة [الدين] واللغة ..إلخ)، مستندة إلى الحقائق التأريخية والجغرافية، بتشكيل الوعي الذهني للمجتمعات الذي يُسهِم بدوره في عملية صنع سياستها الخارجية. فتلك العوامل مجتمعة تساهم في تشكيل ما يُعرَف بِـ الهوية "الكوربوراتية" (*) للدولة؛ التي "تشير إلى العوامل الإنسانية أو المادية أو الأيديولوجية أو الثقافية التي تجعل الدولة ما هي عليه" (٣١)، وتتحكم بالتالي في تحديد سياساتها الداخلية والخارجية. هذه الحقيقة التي تنطبق – وكما أوردنا بعض أمثلته في المحور الأول– على الكثير من التجارب السياسية للدول ومنها التجربة السياسية الإيرانية المعاصرة. فعند التحليل، نجد، أن الثقافة الوطنية للمجتمع الإيراني هي نتاج لمزيج مختلط يجمع ما بين العصبية (**) القومية، والانتماء العقائدي (الديني)، والإرث الحضاري لإمبراطورية قديمة "حكمت أكثر من مرة أكثر من نصف العالم القديم" (٣٤). فالشخصية الإيرانية؛ "هي شخصية مركبة تكاثفت عوامل كثيرة لإنضاجها، وبلورة خصائصها ومقوماتها، خلال تأريخها الطويل. ويمكن، من خلال قراءة علمية في تأريخ إيران، أن ندرك أن مثلث الإنسان، والبيئة، والعقيدة هو ما بُنيت عليه الشخصية الإيرانية، إذ كانت

التركيبة السكانية (الحالية) لإيران نتاج لهجرات أعراق مختلفة، سكنت مناطق متباعدة في شبه هضبة، تتوسطها صحراوان كبيرتان، في موقع جغرافي يتوسط طريق التجارة بين شرق العالم القديم وغربه. وهو ما اضطر (دفع) هذه الأعراق إلى الائتلاف تحت حكم تظلله نظرية التفويض (التكليف) الإلهي للحاكم" (٣٥)، التي تستمد فكرتها "من فرضية أن الدين هو الضامن الوحيد للفضائل القومية التي تسمح بالنجاح الدنيوي" (٣٦). فالثقافة الدينية المستمدة من تعاليم الدين، بوصفه أحد عناصر الثقافة الوطنية، تصنف من ضمن الثقافات ذات السياق المرتفع؛ التي "كثيراً ما تشير في رسائلها الاتصالية إلى مشيئة الله وحمايته وتوقع مباركته. فهي تستخدم مثل هذه العبارات لبناء أرضية مشتركة بين الأطراف (*)، وتأكيد القدرة الإلهية على كل شيء بين المشاركين في الاتصال" (٤).

"فإيران، حسبما يشير الباحث الإيراني التخصصي في العلوم الاجتماعية "كامران شهسواري"، تعاني من التنوع الكبير من القوميات التي استوطنتها (أي تعدد العصبيات القومية الفرعية). ففي كل أنحاء إيران استقرت شعوب مختلفة لها تقاليد، وعادات، وثقافات، وقيم متنوعة كما هو الحال بالنسبة للأكراد والبلوش والعرب" (٥)، وغيرهم. "وهذا يعني، ان إيران تفتقد إلى مصدر الدولة القومية؛ بسبب هذا الاختلاف السكاني الذي يحوي على عناصر قومية متعددة، وعليه عُدَّ (الدين) – وتحديداً العقيدة الإسلامية– العنصر الرئيس في توحيد هؤلاء" (٤٠). إذ يشكل نسبة المسلمين في إيران – حسب بعض التقديرات– ما يزيد عن (٩٠%) من مجموع السكان. وهؤلاء، وعلى الرغم من، تأثرهم "بالثقافة العلمية والتكنولوجية (الغربية)، والاهتمام بعددٍ من رموز الثقافة الاجتماعية والفكر في الغرب، فإنّهم يختزنون في الوقت نفسه ميولاً دينية وأخلاقية .. وأفكاراً ثورية" (٤١). وهو ما أعطى لاحقاً، زخماً دافعاً للتيار الإسلامي في إيران (وخارجها) الذي يؤمن بضرورة إقامة الحكم الإسلامي، وعلى رأسهم (أية الله) "الخميني" الذي "دعا صراحة إلى إقامة حكومة إسلامية من خلال كتابه (الحكومة الإسلامية)، الذي جاء رداً على آراء بعض المرجعيات الدينية التي كانت تقول: بعدم إمكانية إقامة حكومة إسلامية قبل ظهور الإمام المهدي" (٤٢). مؤكداً في الوقت عينه، على "ضرورة تأسيس الحكومة الإسلامية وبناء أجهزتها ووجوب رعاية علماء الدين للأمة رعاية حقيقية، ورئاستهم للدولة، (....)، ومقارعة الحكومات الفاسدة والظالمة، (....)، مشيراً من جانبٍ آخر إلى حقيقة ان الإسلام دين عبادته سياسة وسياسته عبادة" (٤٣). فكان له ما أراد بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، وتنحية شاه إيران "محمد رضا بهلوي"، وإجراء "الاستفتاء (العام) على إلغاء النظام الملكي والانتقال إلى العهد الجمهوري الإسلامي، (...)، فكانت نتيجة الاستفتاء الذي تمّ في (٣١ آذار ١٩٧٩) هي ان (٩٨.٢%) من الرأي العام الإيراني – ما خلا الحركات التي قاطعت الاستفتاء– أيد قيام الحكم الإسلامي بعد أن رفع (أية الله) "الخميني" شعار: (كل صوت [كلا] هو صوت ضد الجمهورية)" (٤٤). وهكذا أُعلِنَ عن قيام نظام الجمهورية الإسلامية في إيران بقيادة المرشد الأعلى للثورة (أية الله) "الخميني" الذي لُقِّبَ منذ ذلك الحين بـِ "الإمام"؛ وهو مصطلح إسلامي يشير إلى الحاكم الشرعي للمسلمين الذي يحكم بينهم في أمر دينهم ودنياهم، فامتدت بذلك ولاية عالم الدين "الفقيه" (أي "الخميني" ومن يخلفه بمنصب المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران) من الولاية الدينية إلى الولاية السياسية، وهو ما يُعبّر عنه بـ (نظرية ولاية الفقيه) التي سنتطرق لتأثيراتها على السياسية الخارجية الإيرانية في فقرة لاحقة.

وقد استند نظام الجمهورية الإسلامية في إيران إلى "شرعيتان متلازمتان، هما: شرعية الوحي (أي نظرية التكليف الإلهي أو نظرية الحكم المستمدة من التعاليم السماوية) وشرعية الشعب. وهو ما حرص عليه الإمام "الخميني" عندما جمع بين مقولتي (الجمهورية) و(الإسلامية)، لتظهير نمط جديد من الإسلام السياسي، يعكس خصوصية التجربة الدينية الثورية في إيران" (٤٥). وبذلك مزجت الثقافة السياسية في إيران ما بعد الثورة، من حيث دور الفرد وعلاقته بالنظام السياسي، ما بين نوعين من أنواع الثقافة السياسية؛ أولها ثقافة المشاركة التي تجد تطبيقها في "الديمقراطية الإسلامية – وهو تنظير– ينطوي على المزايا الإيجابية التي تحملها الديمقراطية، من دون أن تُبتلى "بالأمراض" التي ابتليت بها الديمقراطية الغربية (بحسب دعاة هذا التنظير). وهذه المزايا هي: حق الانتخاب للشعب، الرقابة على الحكام، الأخذ بنظر الاعتبار رضا العامة، القبول بمبدأ الانتقال السلمي غير العنيف للسلطة" (٤٦). أما النوع الثاني، فهو ثقافة الخضوع (الطاعة)، لحُرمَة أو كراهية الخروج على حكم المُرشد الأعلى أو الولي الفقيه العادل (جامع الشرائط) ومخالفة أوامره؛ بسبب خلفيته الدينية وطابع القدسية الذي يُضفى عليه والذي يظهر جَلياً في التعابير التي ترتبط به في حياته أو بعد مَماته من قبيل (دام ظله) و(قدس الله سره). وفي المقابل، يُمارس الشعب نوع من الرقابة غير المباشرة على أداء المرشد الأعلى وحُسنِ سلوكه، إذ "ينتخب الشعب أعضاء (مجلس الخبراء) وعددهم (٨٨) عضو من علماء الدين لمدة ثماني سنوات، ويقوم هؤلاء بدورهم بانتخاب المرشد الأعلى من بين صفوفهم حسب المادة ١٠٧ من دستور عام ١٩٧٩، كما يحق للمجلس وفقاً للمادة ١١١ من الدستور نفسه خلع المرشد الأعلى إذا ثبت عجزه عن أداء واجباته أو فقد مؤهلاً أو أكثر من المؤهلات التي ينبغي توافرها لشغل منصبه أو إذا تبين أنه لم يكن يملكها في الأصل" (٤٧).

فضلاً عما تقدم، فقد ارتكزت الثقافة الوطنية الإيرانية إلى حقائق تأريخية وجغرافية، أسهمت بمجموعها في بلورة الذهنية الإستراتيجية الإيرانية الطامحة إلى تأكيد حضور إيران وتعزيز دورها الإقليمي والدولي. فالمجتمع الإيراني هو وريث "للإمبراطورية الإيرانية الممتد تأريخها إلى أكثر من خمسة آلاف عام" (٤٨)، ابتداءً من الإمبراطورية الفارسية القديمة التي انصهرت لاحقاً ضمن الإمبراطورية الإسلامية التي وصلت أكنافها إلى حدود الصين. هذا فضلاً عن، "موقع جغرافي إستراتيجي ذو أهمية حيوية بإطلالة مباشرة على الخليج (العربي) وبحر قزوين، ما أتاح لإيران السيطرة على منافذ بحرية مهمة من بينها مضيق هرمز، فضلاً عن، وقوعها على تقاطع الطرق البرية والبحرية التي تصل آسيا (إذ نجد باكستان وأفغانستان من الجهة الشرقية والعراق من جهة الغرب)، وتصل أوروبا مروراً بتركيا من الغرب، وإفريقيا عبر الخليج العربي والمحيط الهندي، فضلاً عن، كون إيران معبراً برياً يربط بين شرق آسيا والعالم العربي" (٤٩)، ما جعلها دولة لا يمكن تجاهلها نظراً لموقعها الجغرافية المُميز. وهو ما انعكس بمُجمله على الثقافة الإستراتيجية الإيرانية التي تنطلق مِما تعده "حق إيران، بما لديها من مُبررات تأريخية وجغرافية وبشرية وسياسية وعقائدية، بأن تضع نظرية أمن للمنطقة تحقق مصالحها وطموحاتها، وتكون قابلة للتطبيق من خلال اتخاذ الأساليب المناسبة وفق المتغيرات الدولية" (٥٠). هذا الحَق، الذي يُعَد، أحد الثوابت التي انطلقت منها ودافعت عنها السياسة الخارجية الإيرانية، قديماً وحديثاً، لا تختلف بذلك إيران الشاهنشاهية عن إيران الإسلامية.

فيما حدد الدستور الإيراني الصادر عام ١٩٧٩، والذي تمّ تعديله عام ١٩٨٩، التوجه العام للسياسة الخارجية الإيرانية، إذ نصت المادة ١٥٢ من الدستور على ما يلي: "(تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط، أو الخضوع، والمحافظة على الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة)" (٥١). "وقد أعطى دستور عام ١٩٧٩ أهمية كبيرة للمُرشد (الولي الفقيه) ودوره في السياسة الخارجية، وقد جاء هذا في المادة ٥٧ منه، التي منحته الدور المتميز في عملية صنع القرار. وهناك المصادر غير الرسمية في عملية صنع القرار التي قد تأخذ دور جماعات الضغط في إيران، ....، كمنبر صلاة الجمعة في طهران وبقية المدن، وبيوت كبار علماء الدين" (٥٢). وهو ما يعكس مدى تأثير "الجسم الديني" في إيران، بثقافته وتوجهاته الإسلامية، على عملية صنع القرار ورسم سياسة البلاد الخارجية. وفي الواقع، وعند التحليل، نجد ان سياسة إيران الخارجية ما بعد ثورة عام ١٩٧٩، وما تلاها من صعود للتيار الإسلامي في إيران وتوليه الحكم، قد جمعت ما بين بُعدين قد يراهما البعض متناقضين أو على الأقل يصعب التوفيق بينهما على الدوام. البُعد الأول وطني يتعلق بالمصلحة القومية العُليا للبلاد، أما البعد الثاني فأيديولوجي يتعلق بمصير الجماعة الإسلامية على مستوى العالم. وعليه، وعند استقراء التوجه العام للسياسة الخارجية الإيرانية، يمكن القول ان تلك السياسة قد ركزت اهتمامها على تحقيق هدفين أساسيين، يحددهما الكاتب الإيراني الدكتور "بيزن ايزدى"، بما يلي (٥٣):

١. تأمين المصالح الوطنية الإيرانية (كالمحافظة على الاستقلال، ووحدة أراضي البلاد، وعدم الخضوع لقوة أجنبية خارجية).
٢. المهام المُلقاة على عاتق حكومة الجمهورية الإسلامية في إيران (كالدفاع عن حقوق المسلمين في العالم).

أما في حال التعارض ما بين الهدفين أو المصلحتين، فعندها يُفتَرض أن تضطلع إيران بدورها القيادي للعالم الإسلامي وتقدم المصلحة العامة للأمة الإسلامية على المصلحة الوطنية/ القومية الضيقة. هذا ما أشارت إليه نظرية (أم القرى)، نسبة إلى أم القرى (أي مكة) في القرآن الكريم. ومُلخّص هذه النظرية، كما يوضحها المؤرخ والسياسي الإيراني "محمد جواد لاريجاني"، هو التالي: "ان إيران وبعد انتصار الثورة الإسلامية أصبحت أم القرى (دار الإسلام)، فأصبح عليها واجب قيادة العالم الإسلامي وعلى الأمة الإسلامية واجب ولايتها" (٥٤). موضحاً أنه كان للإمام "الخميني" (وبالتالي للولي الفقيه الذي يخلفه بمنصب المرشد الأعلى للثورة)، "مقامان في الوقت نفسه: الأول مقام القيادة القانونية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي تمّ تعريفها طبقاً للدستور، ....، والمقام الآخر ولاية العالم الإسلامي التي أقرها الواجب الشرعي" (٥٥). مضيفاً، انه وفي حال حصول التعارض بين مصالح حكومة أم القرى وولاية العالم الإسلامي، فإن مصالح الأمة لها الأولوية دائماً. كما ان الحفاظ على أم القرى هو واجب جميع الأمة، وليس شعب أم القرى فقط (٥٦). وفي الواقع، فإن مثل هذا الطرح في حقل السياسة الدولية لا يَسلَم من نقد التيار الذي يعلو بالمصلحة القومية للدولة ويقدمها على سائر الاعتبارات الأخرى بما فيها العقائدية أو الروحية. إذ "يشير المؤرخ "آرثر شليسنجر" إلى وجوب ان تقوم السياسة الخارجية على المصلحة القومية، وليس على الأخلاقيات أو الأيديولوجيات أو المصالح المحدودة أو القضايا الضيقة. كما رأى أن السياسة الخارجية لن تستمر إذا لم تكن

المصلحة القومية هي الهدف الرئيس لها، مُبيّناً انه: دون المصلحة القومية لن تنتظم الشؤون الدولية ولن يمكن "التنبؤ" بها. أما الدبلوماسي الشهير "جورج كينان" فيرى ان الهدف من السياسة الخارجية للدولة يكمن في تحقيق مصالحها المادية وليس نشر قيم شعبها الروحية أو الأخلاقية" (٥٧). ولعل مثل هذا الفهم للسياسة الخارجية ودورها، هو ما دفع بمنتقدي التجربة الثورية في إيران، إلى التشكيك بالمبادئ التي قامت عليها. معتبرين أن إيران تسعى إلى التوظيف السياسي (*) للدين كأحد أدوات قوتها الناعمة لتعزيز نفوذها السياسي إقليمياً وحتى دولياً على مستوى العالم الإسلامي، وانها استعانة بالخطاب الديني كوسيلة تأثير مساعدة لسياستها الخارجية للتأثير على الشعوب التي تؤمن بهذا النوع من الخطاب، وبالتالي التأثير على حكومات تلك الشعوب والتحكم بخياراتها بما يخدم مصالح إيران القومية. ومهما يكن من أمر، وبصرف النظر عن آراء المشككين بمبادئ الثورة الإسلامية الإيرانية أو المؤمنين بها، فإن تأثير البُعد الأيديولوجي الديني في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية أمر لا يمكن إنكاره، بل ان إيران قد تحملت ضغوطاً وعقوبات دولية بسبب بعض مواقفها المنطلقة من خلفيتها الأيديولوجية الدينية. هذه الفكرة التي سنتوسع بها أكثر في سياق المحور الثالث من هذه الدراسة.

المحور الثالث: العالم خارج "دار الإسلام" في الرؤية السياسية الإيرانية

تُعَرّف السياسية الخارجية على انها: "(ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجّه إلى الخارج)" (٥٩). فهي بذلك تكون "مشروطة بالدور الذي تحدده (الدولة) لنفسها، وبإدراكها لذاتها، وبرؤيتها للعالم، وبوسائل العمل التي تفضلها" (٦٠). ومن هذا المنطلق، أصبح تحديد الرؤية السياسية الإيرانية، مع الأخذ بنظر الاعتبار خصوصية تجربتها الإسلامية الثورية، للعالم القابع ما وراء الحدود الجغرافية لإيران أمر بالغ الأهمية في فهم السياسة الخارجية الإيرانية، ومعرفة أهدافها ووسائل تحقيقها، وتحليل مواقفها تجاه مختلف القضايا والملفات الإقليمية والدولية. وبالعودة إلى التجربة التأريخية للإسلام السياسي قديماً، وبالمُقارنة مع تجربته المعاصرة في إيران، نجد ان في التجربة التأريخية قد دَرَجَ أغلب فلاسفة المسلمين وعلمائهم (أو ما يُعرَف بالاتجاه السياسي– الفلسفي) على تقسيم العالم خارج "دار الإسلام" إلى ثلاثة أقسام أو أصناف، تحدد طبيعة كل قسم كيفية تعامل الأمة الإسلامية معه. أما هذه الأقسام أو الأصناف، فيُحددها "إبن سينا" بما يلي: " "غير المدينة" (أي غير الأمة الإسلامية) لكنها ذات صفة حميدة، وهذه لا بأس بموادعتها، لكن لا على الإطلاق، فقد تأتي حُقبة تتقدم فيها اعتبارات عالمية الدعوة (الإسلامية) على كل ما عداها. وهناك "دار الحرب"، وهذه لا تصلح مهادنتها. وهناك أخيراً، "دار الكفر" التي لا تُعالِن المسلمين العداء، لكن تسود فيها أنظمة فاسدة، وعلى المسلمين قتالها أيضاً" (٦١). وعند دراسة واقع التجربة العَملية للإسلام السياسي في إيران، نجد انه تمّ اعتماد فكرة التقسيم الثُلاثي ذاتها لكن مع مُسميات وتوصيفات مختلفة، إذ قُسِّمَ العالم خارج "دار الإسلام" أو "أم القرى" أو إيران إلى ثلاثة أقسام هي: "قوى الاستكبار العالمي" ومن يُحالفها، "المستضعفون" الرافضون لهيمنة قوى الاستكبار والمقاومون لها، وسائر دول العالم الأخرى (غير المُحاربة). وهو ما سنعرض له تفصيلاً في الفقرات التالية، مع تقديم الحديث عن فئة المستضعفين كونها تضم أطرافاً تُعَد أقرب إقليمياً وعقائدياً لإيران، لنتوسع بعدها بالحديث عن الدائرة العالمية الأوسع.

١. (المُستَضْعَفون) : "المستضعفون" هم فئة من الناس مِمَن غُلِبوا على أمرهم واستُضعِفوا في الأرض واستُكبِرَ عليهم، وهو توصيفٌ مقتبس ورد ذكره في القرآن الكريم في آياتٍ عدة منها : ((وَما لَكُم لا تُقاتِلون في سبيلِ اللهِ والمُستضعَفين مِنَ الرجالِ والنساءِ والولدان ..)) [النساء: ٧٥]. إذ يظهر في الآية حَثٌ صريح على نصرة هذه الفئة من الناس والدفاع عنهم، سواءً أكانوا من المسلمين أم من غيرهم. وقد اتخذت إيران من فكرة (حماية المستضعفين أمام المستكبرين) مبدءاً روّجت له في سياستها خارجية، كما "نصّ عليه البند الرابع عشر من الدستور الإيراني – في إشارته إلى– أن الحكومة الإسلامية في إيران تعمل ضمن أهدافها على إسعاد الإنسان في المجتمعات البشرية كافة، وأن الاستقلال والحرية وإقرار حكومة العدل والحق لهو حقٌ مكفول لجميع شعوب العالم، وعليه فهي تؤيد حقوق المستضعفين ونضالهم في وجه المستكبرين في أي نقطة من بقاع الأرض، وتباعاً تتحرك سياسة إيران الخارجية على نصرة المستضعفين في الأرض ومحاربة المستكبرين الأمر الذي من شأنه تحقيق الأمة العالمية الواحدة" (٦٢). وهذا النص يفسر مواقف إيران في قضايا دولية عدة، لعل من أهمها القضية الفلسطينية، إذ أكدت إيران على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ومقاومة الاحتلال. فضلاً عن، طرحها "لآليات بديلة للتوجه الرسمي للأمم المتحدة (لحل القضية الفلسطينية)، ....، إذ دعت إيران إلى استفتاء شعبي فلسطيني كخيار من أجل إعلان الاستقلال بقرار شعبي وليس بقرار دولي" (٦٣).

في المقابل، ربط البعض ما بين مبدأ الدفاع عن حقوق المستضعفين، وتحديداً المسلمين منهم، الذي جعله الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩ أحد الركائز الأساسية التي قامت عليها السياسة الخارجية الإيرانية (*)، وما بين مبدأ (تصدير الثورة الإسلامية في إيران) إلى الدول الأخرى سواءً القريبة من الحدود الجغرافية لإيران أو تلك الواقعة ضمن مجالها الحيوي الأوسع أو حتى الأبعد من ذلك. ويتلخص مبدأ تصدير الثورة، كما يوضحه "أحمد الخميني"، بالآتي: "(.. إن إيران الإسلامية ستكون المقر الكبير للثورة، ومركزاً لجهاد المسلمين الإفريقيين والشرق أوسطيين ومسلمي سائر أنحاء العالم. (مُضيفاً) علينا أن نسعى لنكون كما كنا في السابق محل اعتماد الأبناء الثوريين للإمام الخميني في شتى أنحاء العالم)" (٦٥). وهذا ما قد يعني ضمناً توسيعاً لنظرية (ولاية الفقيه)، تحديداً الولاية السياسية، لتمتد بذلك إلى ما هو أبعد من الحدود الجغرافية لإيران، أي توسيع النفوذ السياسي (الحدود السياسية) لإيران لتشمل مجالها الإقليمي، حيثما يوجد (الأبناء الثوريين)، فضلاً عن تعزيز حضورها ودورها القيادي في العالم الإسلامي (كما نصت عليه نظرية "أم القرى"). "ومن هذا المنطلق، سعت إيران إلى إيجاد قواعد شعبية وعقائدية (مناصرة لها) في بعض الدول (مثل لبنان) كي تكون قاعدة وانطلاقة نحو الدول الأخرى. مستفيدة في ذلك من تجربة الاتحاد السوفيتي في إتباعه المنهج الأيديولوجي في العلاقات الدولية، ....، وتأسيس قواعد له في فرنسا وإيطاليا، من خلال إيجاد أحزاب شيوعية فيها" (٦٦). إلا ان (مبدأ تصدير الثورة)، قد أثار بطبيعة الحال، مخاوف الأنظمة السياسية في عموم دول الإقليم، التي أعربت عن خشيتها من أن تستفيد إيران من ولاء القواعد الشعبية العقائدية في دولها للعمل على إسقاط تلك الأنظمة، وهو ما خلق توتراً في العلاقات ما بين إيران وتلك الأنظمة، الأمر الذي دفع إيران إلى "تعديل إستراتيجيتها بإتباع أسلوب نشر مبادئ الثورة بالأنموذج بدلاً عن التلويح باستعمال القوة" (٦٧). هذا ما أكده الكثير من المسؤولين الإيرانيين – من خلال إشارتهم إلى– "أن مفهوم تصدير الثورة، هو مفهوم يدخل في إطار السياسة الثقافية وليس بالقنوات القتالية أو الإجبارية" (٦٨). ولعل هذا ما يُفسر، "سعي علماء الدين الأصوليون (في إيران)، خلال

الحُقَب الماضية، إلى تطوير الإستراتيجية الثقافية وسياساتها، والمفاهيم الثقافية وعناصر إرسائها، وإصلاح بنية النظام الإداري في مجال الثقافة الوطنية، وإعادة النظر في المؤسسات والتجمعات والتنظيمات الثقافية العامة كافة، فضلاً عن، تحقيق التوازن بين العرقيات الثقافية وانسجامها كأساس لانسجام الثقافة الوطنية، مع إتاحة حرية التعبير عن الرأي والفكر في إطار القيم المعنوية والدينية للمجتمع، وهو ما سيؤدي (في المُحَصلة النهائية) إلى دعم تصدير الثقافة الإسلامية بهذا المفهوم الجديد، والتعريف بالتراث الثقافي الإيراني للعالم من هذا المنظور" ([٦٩]).

٢. (المُستَكبِرون) : "المستكبرون" هم فئة من الناس استكبروا وعَلوا في الأرض فظلموا العِباد وأفسدوا الحَرث والنسل، ومن معانيها أيضاً الاستكبار عن إتباع الحق. وقد ورد ذكر لفظ (الاستكبار بمشتقاته، والمستكبرين) في مواضع عِدة في القرآن الكريم بصيغة الذَم، كما في الآية: ((إِنَّهُ لا يُحِبُّ المُستَكبِرين)) [النحل: ٢٣]. أما الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩، فقد نصَّ في المادة (١٥٢) منه على رفض الخضوع، و(عدم الانحياز أمام القوى المتسلطة)، والمحافظة على (الاستقلال الكامل) لإيران أمام القوى الأجنبية بِعَدِّهِ أحد المظاهر الأساسية للسيادة، مؤكداً بذلك على حق إيران في مُمارسة (الاختصاص المانع) للسيادة؛ والمتمثل "بالاستقلال في مُمارسة الاختصاص دون الخضوع لأي دولة أخرى" ([٧٠])، مع تأكيده على (نصرة المستضعفين في الأرض ومحاربة المستكبرين). فالسياسة الخارجية الإيرانية، بهذا المعنى، تقوم على مبدأ رفض الخضوع لتسلط "قوى الاستكبار العالمي" – حسب الأدبيات الثورية المستخدمة في إيران– وعدم السماح لها بالتدخل في شؤون إيران الداخلية، تلك القوى المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الحكومات الغربية (الأوروبية). إذ ترى إيران ان تلك القوى تناصب الإسلام العداء، وهذا ما يفسر سياساتها العِدائية تجاه إيران بوصفها أنموذج للنظام الإسلامي على مستوى العالم. فوفقاً لما ذكره مُرشد الثورة الإسلامية في إيران "علي خامنئي" في تصريحاتٍ له، فإن : "سياسة الولايات المتحدة الأمريكية .. تتمثل في سعيها إلى رفض أي نظام إسلامي يأتي أنموذجاً على المستوى العالمي (...). مؤكداً، ان التقدم الاقتصادي لإيران هو ما يشكل ضرراً لهم، وليس لأننا نرفع شعار (الموت لأمريكا)، فحتى لو توقفنا عن هذا الشعار، في حين نتقدم اقتصادياً، فإن هذا الأمر سيُزعجهم من منطلق أننا سنكون أنموذجاً إسلامياً يُحتذى به من قبل الدول الأخرى" ([٧١]). وتأتي وجهة النظر هذه، في ظل المشاريع الأمريكية المتواصلة والهادفة إلى إسقاط النظام الإسلامي في إيران، أو على أقل تقدير، تغيير سلوكه، كمشروع (قانون تحرير إيران) الذي تمّ "مناقشته في الكونجرس الأمريكي عام ٢٠٠٤، ...، والذي كان يهدف إلى الإطاحة بالنظام الإسلامي في إيران بدعم من جماعات المعارضة الإيرانية داخل البلاد وخارجها. إذ خول مشروع هذا القانون، الذي صيغ على شاكلة (قانون تحرير العراق) الذي صدر عام ١٩٩٧، الرئيس الأمريكي بتقديم ١٠ ملايين دولار لدعم جماعات إيرانية محلية وخارجية مؤيدة للديمقراطية –حسب التوصيف الأمريكي–؛ لدعم التغيير في نظام الجمهورية الإسلامية" ([٧٢]).

والجدير ذكره في هذا المقام، ان سياسة إيران الخارجية، وعلى الرغم من موقفها المبدئي مِما وصفتهم بِـ (قوى الاستكبار)، فإنها أظهرت نوعاً من المرونة أو "البراغماتية" في تعاملها مع تلك القوى، بقدر تعلق الأمر بحماية المصالح القومية العُليا للبلاد. "فقد اعتاد نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، ومنذ نجاح الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، أن يُجري تحولات ملموسة، سواءً في بنيته، أو أدوات تنفيذ سياسته، في حال تعرضه لمخاطر أو تحدياتٍ ما، إن لم يكن للقضاء عليها، فعلى الأقل لتقليص تداعياتها السلبية. ولعل هذا ما يفسر إظهار إيران المرونة في

سياستها النووية، التي أثمر عنها الوصول إلى اتفاق نووي "مرحلي" في ٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٣، وجاء ذلك بعد ارتفاع سقف العقوبات الغربية المفروضة على إيران ومعه خيار الحرب (٧٣).

فضلاً عما تقدم، فقد وضعت السياسة الخارجية الإيرانية من ضمن أهدافها، السعي لتحسين صورة إيران أمام العالم الخارجي وفي المحافل الدولية، بهدف تغيير سلوك الدول تجاهها. ويأتي ذلك رداً على الحملة العالمية المتواصلة التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية، في سبيل "حشد رأي عام عالمي على المستويين الشعبي والرسمي ضدّ إيران، على أساس أنها دولة ظلامية تسعى لمحاربة الحضارة العالمية والقضاء على الديمقراطية، لصالح نظام ديني لا ينتمي إلى القرن الحادي والعشرين" (٧٤). فقد حرصت إيران على أن تُصَدِّر للعالم الخارجي صورتها كدولة متقدمة حضارياً وثقافياً، تؤمن بمبادئ الديمقراطية والسلام، وترفض كل أشكال العنف والإرهاب. فضلاً عن، التعريف (جهاد التَبيين) بمنجزات الثورة الإسلامية في إيران منذ العام ١٩٧٩، وعلى الأصعدة السياسية والاقتصادية والعلمية كافة. مستهدفة بذلك تحقيق "(الثقة السياسية Political Trust)؛ أي الثقة العامة لدى الرأي العام في دولة ما بحكومة دولة أخرى. و(الثقة الاجتماعية Social Trust)؛ أي الثقة العامة لدى الرأي العام في دولة ما في شعب دولة أخرى" (٧٥). كما تبنت إيران، وبشكل رسمي، أطروحة (حوار الحضارات)، كبديل عن (صِدام الحضارات)، ويعود ذلك إلى الدعوة التي "أطلقها الرئيس الإيراني الأسبق "محمد خاتمي" في خطاب له أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول ١٩٩٧، ....، والذي دعا فيه لتحويل "حوار الحضارات" – بِعَدِّهِ محاولة من أجل التفاهم بغية دحض التصادم–، من مجرد فكرة يتداولها الفلاسفة والمؤرخون والعلماء الاجتماعيون إلى سياسة ثقافية عالمية تتبناها الأمم المتحدة" (٧٦). ويأتي تبني إيران لمثل هكذا طرح كونه لا يتعارض، في أصل الفكرة، مع الخلفية الثقافية الدينية للنظام الإسلامي في إيران، كون الدين الإسلامي قد حَثَّ على فكرة (التعارف ما بين الشعوب والحوار بين أتباع الأديان السماوية)، في بعض ما ورد من آيات القرآن الكريم، كما في الآية: ((يا أيها الناس إنا خَلقناكُم مِن ذَكرٍ وأُنثى وجَعَلناكُم شعوباً وقبائِلَ لِتَعارفوا ..)) [الحجـــرات: ١٣]، والآيـة: ((وَلا تُجــادِلـوا أَهلَ الكِتابِ إلا بالَّتــي هِــيَ أَحسَنُ إلا الَّذينَ ظَلَمـوا مِنهُم ..)) [العنكبوت: ٤٦].

وفـي تعليق لـه، أكد الباحث الإيراني "محمد علي أبطحي"، انه "(وبينما ترفض الجمهورية الإسلامية الإيرانية سياسة العسكرة والتسلط ما وراء الإقليمية، فإنها ترفض من جهة أخرى الحركات المتطرفة التي تحث على العنف، وتنتهج طريقاً يمتاز بالاستقلالية، والتحررية، والعدالة، والوصول إلى التنمية والتقدم، ولهذا السبب فإن اقتراح الجمهورية الإسلامية الإيرانية المتمثل في قيام حوار الحضارات، والتحالف من أجل السلام قدر رحبت به دول العالم. (مضيفاً)، ان تحقيق التعاون على المدى البعيد بين دول المنطقة والعالم الإسلامي من جهة والغرب من جهة أخرى يكمن في مزيد من التعرف على الآخر والتصحيح التدريجي للانطباعات أو الآراء الضعيفة، .. وتبني تطلعات شاملة، والعمل بإرادة مفعمة بالأخلاق والثقافة)" (٧٧).

٣. الدول (غير المحاربة): وتضم هذه الفئة سائر دول العالم الأخرى التي لا تناصب إيران العداء، وليست في حالة حرب معها. إذ أكد الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩، على ان السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية تقوم على مبدأ (تبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة) (*).

المحور الرابع: رؤية مستقبلية لتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية

يتضمن هذا المحور محاولة لاستشراف الأهداف والتوجهات المستقبلية للسياسة الخارجية الإيرانية، على الرغم من صعوبة هذه المُهمة، كون السياسات الخارجية للدول تتأثر بمجموعة من الأحداث والمتغيرات على الصعيدين المحلي والدولي قد يصعب معها "التنبؤ" بها، لاسيما مع ما يتميز به عالم السياسة بوصفه عالم "ديناميكي" متغير باستمرار. لذا سننطلق في هذا المطلب من محاولة تقديم رؤية مستقبلية للسياسة الخارجية الإيرانية بالاعتماد على الثوابت التي تنطلق منها تلك السياسة والمستمدة من ثقافتها الوطنية، والتي تتمثل بتحقيق عظمة إيران الدولة وحماية أمنها، من خلال تعزيز دورها الإقليمي وحضورها الدولي، بوصفها قوة إقليمية إسلامية صاعدة، ذات رؤية عالمية لنظام دولي متعدد الحضارات والأقطاب.

١. تعزيز الدور الإقليمي لإيران: "تظهر طبيعة إستراتيجيات الدولة في بناء أمنها ... والدفاع عن مصالحها الإستراتيجية، من خلال أهدافها الأمنية المتضمنة في سياستها الخارجية، ...، إذ تعد الهيمنة الإقليمية إحدى أهداف السياسة الخارجية للدول بسبب ارتباطها المباشر بأمنها، (...)، فالدول لا تكتفي بالوقوف عند عتبة حدودها الجغرافية متخذة موقف الدفاع، بل ان سلوك السياسة الخارجية المتدفق عبر الحدود يستهدف تمديد مجالات الأمن القومي إلى الحَد الذي ترى فيه الدولة أنه يؤمن وجودها ومصالحها الحيوية" (٧٩). وبقدر تعلق الأمر بالسياسة الخارجية الإيرانية، فإنها تسعى إلى تحقيق هذا المطلب من خلال إتباع مسارين متوازيين وعلى النحو التالي :

أ. تحقيق التعاون الأمني على مستوى دول الإقليم: وهو ما يتضح من خلال دعوة المسؤولون الإيرانيون، "وحديثهم عن ضرورة قيام نظام أمني مشترك – يضم دول المنطقة– يهدف إلى تخفيض وتيرة وتكاليف التسلح الباهظة، وإلى إنهاء مرحلة الحروب التي لم تجني شعوب المنطقة منها إلا الويلات، وإلى ضرورة إبعاد الوجود العسكري الأجنبي" (٨٠)، وتحجيم التدخلات الأجنبية. فالسياسة الإيرانية، "ومنذ عهد الإمبراطورية الشاهنشاهية، مروراً بعهد الجمهورية الإسلامية، تقوم على إيجاد دور متميز لها في أمن المنطقة لا يُتيح المجال لقوى خارجية بالتواجد في الإقليم، قدر المستطاع. ولذلك نجد (مثلاً) أن هناك إصرار إيراني على أن تأمين الملاحة في الممرات الدولية في الخليج هي مسؤولية دول الإقليم، مِما يعني رفضاً تاماً للوجود الأجنبي في مياه الخليج" (٨١)، والمنطقة عموماً. على أن نشر مبدأ التعاون، وان اقتصر على المجال الأمني كمرحلة أولية، قد يؤدي في مرحلة لاحقة, وفي حال توفر الإرادة السياسية والظروف المناسبة، الوصول بدول المنطقة إلى "مرحلة التكامل بوتيرة تدريجية تصاعدية، إذ تبدأ تلك العملية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية (بعد المجال الأمني)، التي لا تثير حساسيات سياسية، ولا تمثل تهديداً لسيادة الدول، إذ تقوم على إنشاء المؤسسات المشتركة في هذه المجالات، والخاضعة أساساً لاعتبارات فنية محضة وليس لاعتبارات سياسية، ثمّ تنتقل في حال نجاحها إلى مجالات جديدة أكثر قرباً من النواحي السياسية ولو بمستوياتها الدُنيا" (٨٢).

ب. إقامة حِزام أمني يضم حلفاء إقليميين من غير الدول: ويُعَد ذلك جزءاً من مبدأ أو سياسة (المواجهة الوقائية) التي تتبعها إيران في مواجهة التهديد الأمريكي والغربي، من خلال العمل على إقامة حزام أمني إقليمي – يضم حركات "ثورية" مسلحة– يُحيط بإيران، يمكن أن يُشكل مستقبلاً (رقماً صعباً) في الخريطة الجديدة للمنطقة. فضلاً عن، دعمه

الجهد الدبلوماسي من خلال ما يوفره من ثبات وحزم في مواجهة العروض التي تقدم إلى إيران للتوفيق بين مطالبها ومطالب المجتمع الدولي، وأداة لكسب الوقت والضغط
على الطرف الآخر من أجل تقديم أفضل عرض لديه (٨٣).

إلا ان المعُضلة تظهر في التعارض ما بين المسارين. فتحقيق التعاون الأمني بين دول الإقليم، سيتطلب من إيران تقديم تنازلات وضمانات أمنية لدول المنطقة، وعلى رأسها وقف الدعم الإيراني المقدم للحركات الثورية المسلحة المتواجدة في بعض دول الإقليم، والتي تعدها حكومات تلك الدول تهديداً لأمنها القومي وعامل مزعزع للاستقرار في عموم المنطقة. الأمر الذي ترفضه إيران، إذ يشكل دعم تلك الحركات – وكما أوضحنا– جزءاً مهماً من الثقافة الإستراتيجية الإيرانية الوقائية، كما ان الدعم المقدم لتلك الحركات هو أحد المبادئ التي قامت عليها الثورة الإسلامية في إيران، والتي صاغت لاحقاً سياستها الخارجية، والمتمثلة بنصرة (المستضعفين)، لاسيما من حركات "المقاومة الإسلامية" ذات الطابع "الجهادي" الثوري. فإيقاف الدعم المقدم لتلك الحركات قد يشكل قدحاً في مصداقية النظام الإسلامي في إيران بنظر المناصرين له، في داخل إيران وخارجها. وفي مثل هذه الحالة، وفي حال ما توفرت الظروف الإقليمية والدولية المناسبة (كتراجع النفوذ والتهديد الأمريكي في المنطقة)، فإن الحَل المتوقع لهذه المُعضلة, قد يتمثل في تبني إيران توجه أقل "ثورية" وأكثر مرونة في سياستها الخارجية، والذي يمثله تيار في إيران من غير المؤمنين بنظرية (أم القرى). إذ يدعو هذا التيار إلى أن تتبنى إيران سياسة "الدفاع عن الإسلام والمسلمين في المحافل الدولية، لكنه وبخلاف القائلين بنظرية (أم القرى)، لا يعد نفسه مسؤولاً عن إزالة المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية لجميع المسلمين والعالم، بل ان إيران – حسب دعاة هذا التوجه– ستكون شقيق طيب القلب عطوف وحنون، يقدم المساعدة قدر الإمكان، إلا ان الأولوية ستكون لبناء وتعمير إيران. إذ يعد ذلك– بحسب دعاة هذا التوجه– أفضل دعاية للإسلام" (٨٤). كما ان ذلك قد يساعد على تحسين صورة إيران في الخارج، ويخفف من حِدة التوترات بينها وبين محيطيها الإقليمي والدولي.

٢. تعزيز الحضور الدولي لإيران : أي تعزيز الحضور الإيراني في المناقشات والترتيبات الدولية لعالم ما بعد أُفول الهيمنة الأُحادية الأمريكية. فإيران، وانطلاقاً من مبادئ الثورة الإسلامية الرافضة للتسلط والهيمنة، انضمّت إلى مجموعة من الدول (كالصين، وروسيا، وفنزويلا ..إلخ) الداعية إلى إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب. إذ تطمح إيران أن يكون لها دور فاعل في النظام الجديد (ما بعد الأحادية الأمريكية)، بالاعتماد على "القطب الإقليمي الأبرز في الشرق الأوسط، والمتمثل بالقوة الإسلامية التي "تقودها" الجمهورية الإسلامية الإيرانية (وان كان بالقيادة الروحية)، مع ما يتمتع به هذا القطب (الصاعد) من امتدادات سياسية واسعة، وموارد اقتصادية هائلة، وقوة عسكرية، متطورة، فضلاً عن، نفوذها الروحي والمعنوي العميق" (٨٥).

"وفي سياق النقاش الدائر حول الشكل المفترض للنظام العالمي (الجديد) ...، يقترح عالم الجيوبوليتيكا الروسي "ألكسندر دوغين" حلفاً قارياً آسيوياً يسميه (الإمبراطورية الآسيوية)، تشكل الجمهورية الإسلامية الإيرانية أحد أركانه الأساسية، ويرى أن سياسة هذه الإمبراطورية ...، يجب أن تعتمد على حلف قاري راسخ مع القوة التي تتجاوب إستراتيجياً وأيديولوجياً وثقافياً مع التوجه الأوراسي المعادي للأمركة، ومبدأ (العدو المشترك)" (٨٦). وانطلاقاً من هذه

الرؤية، يُتوَقّع أن تحذو السياسة الخارجية الإيرانية في المستقبل القريب والمتوسط، وأكثر من أي وقتٍ مضى، نحو مزيد من تعزيز للعلاقات مع الدول الأوراسية الرافضة للهيمنة الأحادية الأمريكية، والتي تمارس الولايات المتحدة الأمريكية ضدّها نوع من التضييق والتهديد الاقتصادي والعسكري، كالصين وكوريا الشمالية وروسيا، كما تمارسه ضدّ إيران. إذ ستسعى تلك الدول مجتمعة إلى تحقيق نوع من (توازن التهديد) في قِبالة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، "على أساس أن الدول تميل (عادة) إلى التوازن ضدّ القوى الكبرى، عندما تبدأ هذه القوى بإظهار نياتها وقدراتها العدوانية/ الهجومية (Aggressiveness) تجاه الآخرين" ([٨٧]).

الخاتمة :

مثلت السياسة الخارجية الإيرانية بعد العام ١٩٧٩ أنموذج صالح لدراسة مدى تأثير الثقافة الوطنية لشعبٍ معين على توجهات دولته الخارجية، وفي صياغة وتحديد الأهداف والمبادئ العامة التي تقوم عليها السياسة الخارجية لتلك الدولة. فالسياسة الخارجية الإيرانية كانت انعكاساً لتوجهات "الغالبية" من الشعب الإيراني، بطموحاته القومية وميوله الأيديولوجية الدينية (الإسلامية)، فهي كانت نابعة من الشعب وانعكاساً لثقافته الوطنية ولم تكن سياسة مفروضة عليه من الخارج. إذ تميزت السياسة الخارجية الإيرانية بعد العام ١٩٧٩ باستقلالها ورفضها لأي شكل من أشكال التسلط والهيمنة والخضوع، وهو ما طبعها بالطابع الثوري الرافض لهيمنة "قوى الاستكبار العالمي"، دون أن يفقدها ذلك الطابع الدبلوماسي الذي يُعَد شرطاً لازماً يجب توفره في السياسة الخارجية لأي دولة. ويتضح الطابع الدبلوماسي بسعي إيران الدءوب لتحسين صورتها أمام العالم الخارجي، ودعوتها لحوار الحضارات، وعدم رفضها لفكرة التفاوض مع القوى المهيمنة في النظام الدولي، بقدر ما يحقق ذلك مصلحتها القومية. فهي سياسة خارجية تحاول الموازنة بأسلوب مرن "براغماتي" بين المنفعة والمصلحة القومية العُليا من جانب دون التخلي عن قيمها ومبادئها العامة وتوجهاتها الأيديولوجية من جانب الآخر. ما يكس براعة لدى صانع السياسة الخارجية الإيرانية ومنفذها في حسن تقدير الموقف، وفي الموازنة ما بين الدفاع والهجوم، وما بين التصلب والمرونة.

النتائج :

تتمثل النتيجة الأساسية للبحث في إثبات فرضية المبحث المتقدمة، حول حقيقة ما لِلثقافة الوطنية للدولة الإيرانية من تأثير في صناعة سياستها الخارجية.

التوصيات :

ينبغي على صانع القرار في الدولة العراقية، عدم إغفال أهمية الثقافة الوطنية للمجتمع العراقي عند رسم السياسة الخارجية للدولة العراقية، لِما تمثله تلك الثقافة من انعكاس لواقع المجتمع العراقي وحقيقة مطالبه وتطلعاته. إذ يتوجب على السياسة الخارجية للدولة أن تستجيب لمطالب وتطلعات شعبها؛ لما يمنحها ذلك من تأييد وإسناد شعبي واسع.

الهوامش

[١] خضر عباس عطوان، "القوى العالمية والتوازنات الإقليمية"، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص ١٤١.

*** "فمنذ الوهلة الأولى لدى وقوع هجمات (١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١) أضفى الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش الإبن" على ما يجري صفة النزاع الكوني والأبدي، الذي ينص عليه الإنجيل والتوراة، بين المؤمنين والدجالين (أتباع الشيطان). وقال عقب ساعات قليلة من وقوع الهجمات: إن تلك الهجمات تمثل "انطلاقة الحرب الكونية ضد الشر"، وأضاف أن الولايات المتحدة الأمريكية مدعوة لتتحمل "مهمتها التأريخية" وأن "الرد على هذه الهجمات هو تخليص العالم من الشر". (....) وردّد حينها، خلال خطاب بثته وسائل الإعلام، المزمور التوراتي رقم ٢٣ الذي يقول: "تقدم إلى الأمام ودافع عن الحرية وعن كل ما هو خير وعادل في عالمنا" – أنظر: رائد العزاوي، "أمريكا والإسلام والإرهاب"، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩)، ص ١٩.**

[٣] ٢ عامر مصباح، "نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى"، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٨)، ص ٣٠٨.

[٤] ** ترتبط هذه الفكرة "بأسطورة قديمة لها تأثير في العقلية العامة للأمريكيين، وتتعلق بأجدادهم المسافرين الأوائل، أولائك (الكلفانيون) الذين وصلوا إلى (بليموث) عام ١٦٢٠م على متن السفينة (ماي فلاور) والذين كانوا يرون في العالم الجديد أرض الميعاد، ويعدون أنفسهم الشعب المختار الذي هيّأه الله لكي يُنشئ مملكته على الأرض، ((مدينة على التلّة))، وأن الله كافأهم فأعطاهم الثروة ووفقهم" – أنظر: بشير عبد الفتاح، "أزمة الهيمنة الأمريكية"، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص ١٥.

[٥] ٣ صدام مرير الجميلي، "الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد"، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٩)، ص ١٦٧.

[٦] عبد الله محمد عبد الرحمن، "علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة"، (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠١)، ص ٤٣٥.

[٧] هشام حكمت عبد الستار (وآخرون)، "علم الاجتماع السياسي"، (بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، ٢٠١٩)، ص ١٥٤.

[٨] أحمد نوري النعيمي، "السياسة الخارجية"، (عَمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٠)، ص ٢٢٨.

[٩] أحمد داوود أوغلو، "العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص ٤٩.

[١٠] المصدر نفسه، ص ص ٤٩– ٥٠.

[١١] حيدر قحطان سعدون، "أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي"، مجلة العلوم السياسية، (بغداد: كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، العدد (٦٦)، كانون الأول/ ٢٠٢٣)، ص ١٠٣.

[١٢] ميمون مدهون، "التكيف الحرج: ركائز إستراتيجية الصعود السلمي للصين"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٩٧)، يوليو/ ٢٠١٤)، ص ص ٥٩– ٦٠.

[١٣] هشام حكمت عبد الستار (وآخرون)، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٤.

[١٤] صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده"، بلا مكان، بلا مط، ١٩٩٠، ص ٣٢٦.

[١٥] المصدر نفسه، ص ٣٢٧.

[١٦] * الثقافة الرعائية أو الضيقة Parochial Culture : "ويقصد بهذا النوع من الثقافة السياسية، أن الناس لا يعرفون إلا القليل جداً من الأهداف أو الغايات السياسية، التي توجد في الحياة السياسية، كما أنهم لا يستطيعون تقديم أي نوع من الأحكام الصحيحة على هذه الأهداف أو السياسات العامة التي توجد في مجتمعهم". = أنظر: عبد الله محمد عبد الرحمن، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٧.

[١٧]٦ المصدر نفسه، ص ص ٤٣٧– ٤٤٠.

[١٨] دينا محمد جبر، "الثقافة الإستراتيجية وتوجهات الأمن القومي للدولة: الثقافة الإستراتيجية الصينية أنموذجاً"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، (الأردن: جامعة الزرقاء، العدد (٣)، ٢٠٢٠)، ص ٣٧٦.

[١٩] بول روبنسون، "قاموس الأمن الدولي" (دراسات مترجمة ٣٨)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٩)، ص ٢٩١.

[٢٠] عامر مصباح، "نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية"، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ٢٠١٠)، ص ٧٥.

[٢١] دينا محمد جبر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧٩.

[٢٢] المصدر نفسه، ص ٣٧٦.

[٢٣] أحمد نوري النعيمي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٩.

[٢٤] خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص ١٤١.

[٢٥] رفيق عبد السلام، "الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة"، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠١١)، ص ٩.

[٢٦] سكوت بورتشيل (وآخرون)، "نظريات العلاقات الدولية"، ترجمة محمد صفار، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤)، ص ٣٣٥.

[٢٧] راسم محمد الجمال، "العلاقات العامة الدولية والاتصال بين الثقافات"، بلا مكان، الدار المصرية اللبنانية، بلا سنة، ص ٢٨.

[٢٨] حميد حمد السعدون، حسين حافظ العكيلي، "رؤية من الداخل للسلوك السياسي الخارجي الأمريكي"، (بغداد: مكتب الغفران للخدمات الطباعية، ٢٠١٣)، ص ٢٠.

[٢٩] حميد حمد السعدون، "الفوضى الأمريكية: دراسة في الأفكار والسياسة الخارجية (العراق أنموذجاً)"، (بغداد: دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣)، ص ٩٠.

[٣٠] حميد حمد السعدون، حسين حافظ العكيلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

[٣١] * الكوربوراتية أو النقابوية (بالإنكليزية: Corporatism): "هو مصطلح متعدد الاستخدامات يشير – في الأصل– إما إلى نمط من الأيديولوجية السياسية التي تولي أهمية لسيطرة الدولة على المنظمات الاجتماعية عبر التنظيمات النقابية والحرفية، وإما كنمط من التنظيم الاجتماعي والسياسي قائم على التمثيل السياسي على أساس المصالح النقابية والمهنية".= أنظر: تعريف الكوربوراتية، موقع المعرفة الإلكتروني، على الرابط: www.marefa.org (تأريخ التصفح: ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٢٤).

[٣٢] ٣ سكوت بورتشيل (وآخرون)، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٥.

[٣٣] ** "يُبيّن، عالم الاجتماع "ابن خلدون"، ان (العصبية) هي: (النَعرة على ذوي القربى وأهل الأرحام ان ينالهم ضيم أو تصيبهم هَلَكَة). والعصبية تشمل المرتبطين بالنسب الواضح ومن تعلق بهم عن طريق المصاهرة أو الانتساب بالولاء أو الحلف. ولذلك، تعد القرابة النسبية الأصل في العصبية، إلا ان النسب لا جدوى منه دون ارتباطه برابط المصلحة أو الجيرة". = أنظر: جهاد تقي صادق، "الفكر السياسي العربي الإسلامي: دراسة في أبرز الاتجاهات الفكرية"، (العراق: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٣)، ص ١٢٩.

[٣٤] محمد السعيد عبد المؤمن، "تكيف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٩٦)، (أبريل/ ٢٠١٤))، ص ٦٣.

[٣٥] محمد السعيد عبد المؤمن، "المرونة الشجاعة: المقدرات الإيرانية في مواجهة احتمالات تحول تاريخي"، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٩)، (يناير/ ٢٠١٥))، ص ٨.

[٣٦] حسين حافظ وهيب العكيلي، "المرتكزات والتحولات للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، سلسلة دراسات إستراتيجية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، العدد (١١٠)، تشرين الأول)، ص ١٥.

[٣٧] * "أكد "ابن خلدون" على الدور المهم للدين في تقوية العلاقات الاجتماعية، وهي حالة ضرورية لإقامة العصبية، وهذه بدورها ضرورية لإقامة دولة وإقامة حضارة. لذلك – ووفقاً لهذه الرؤية– فإذا ضعف الوازع الديني، ضعفت العلاقات الاجتماعية، وضعفت العصبية ومن ثمّ الدولة، وانهارت الحضارة".= أنظر: مصطفى عمر التير، رولف فيغرسهاوس، "دور الدين في المجتمع"، (دمشق: دار الفكر، ٢٠١٠)، ص ص ٣٢– ٣٣.

[٣٨] ٤ راسم محمد الجمال، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦.

[٣٩] ٥ محمد حسين شذر الوحيلي، "العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي"، (عَمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٦)، ص ٦٠.

[٤٠] أحمد نوري النعيمي، حسين علي الجميلي، "النظام السياسي في تركيا وإيران"، (العراق: دار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بلا سنة)، ص ٤٤٠.

[٤١] محمود حيدر، "الإسلام السياسي في مقام المعاينة: مقاربة في التجربتين الإيرانية والتركية"، مجلة حمورابي للدراسات، (العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (٤)، (كانون الأول/ ٢٠١٢))، ص ١٠٣.

[٤٢] أحمد نوري النعيمي، حسين علي الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠٦.

[٤٣] محمد حسين شذر الوحيلي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

[٤٤] أحمد نوري النعيمي، حسين علي الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٩.

[٤٥] محمود حيدر، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩.

[٤٦] المصدر نفسه، ص ١١٤.

[٤٧] محمد حسين شذر الوحيلي، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٨– ٦٩.

[٤٨] المصدر نفسه، ص ١١٢.

[٤٩] ياسر عبد الحسين، "السياسة الخارجية الإيرانية: قراءة مستقبلية لسياسة الرئيس حسن روحاني"، مجلة أبحاث إستراتيجية، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، العدد (٧)، (حزيران/ ٢٠١٤))، ص ص ١٢– ١٣.

[٥٠] محمد السعيد عبد المؤمن، "تكيف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية"، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.

[٥١] ياسر عبد الحسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

[٥٢] المصدر نفسه، ص ٨.

[٥٣] أحمد نوري النعيمي، حسين علي الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨٧.

[٥٤] محمد جواد لاريجاني، "مقولات في الإستراتيجية الوطنية.. شرح نظرية أم القرى الشيعية"، ترجمة: نبيل علي العتوم، (لندن: مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، ٢٠١٣), ص ١٠٢.

[٥٥] المصدر نفسه، ص ١٠٦.

[٥٦] المصدر نفسه، ص ١٠٧.

[٥٧] مارك أمستيوز، "قواعد اللعبة"، ترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق، (الجيزة: دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، ٢٠١٠)، ص ١٣٠.

[٥٨] * يقصد بالتوظيف السياسي: "استخدام جهة ما قضية ما (قد لا تكون تؤمن بعدالتها أصلاً) لتحقيق مصلحة سياسية ما، أو هو استفادة جهة معينة من حدث معين للوصول إلى هدف سياسي معين، ....، ويشمل التوظيف السياسي مجالات متنوعة ....، ويمثل التوظيف السياسي للدين من أبرز الأمور التي تتضح فيها صور التوظيف السياسي. ويتم ذلك عبر استغلال الدين لتحقيق مصالح ومكاسب سياسية وللوصول إلى الحكم أو التعبئة في قضية معينة وتحريك الرأي العام، أو عبر إعلان شعارات في الانتخابات أو في

الحروب والنزاعات والأزمات الداخلية (والخارجية) والكوارث الطبيعية وغير الطبيعية". – أنظر: علي = = بشار بكر أغوان، "الفوضى الخلاقة: العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط"، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٣)، ص ١٨.

[٥٩] سعد حقي توفيق، "العلاقات الدولية"، (بغداد: مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص ٢٣.

[٦٠] فيليب برايار، محمد رضا جليلي، "العلاقات الدولية"، ترجمة حنان فوزي حمدان، (بيروت: دار الهلال، ٢٠٠٩)، ص ٨٤.

[٦١] جهاد تقي صادق، مصدر سبق ذكره، ص ص ٥٦– ٥٧.

[٦٢] ياسر عبد الحسين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.

[٦٣] سماح عبد الصبور عبد الحي، "القوة الذكية في السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان (٢٠٠٥– ٢٠١٣)"، (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١٤)، ص ١٠٥.

[٦٤] * راجع البحث الحالي، المحور الثاني، ص ١٤.

[٦٥] أحمد نوري النعيمي، حسين علي الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦٩.

[٦٦] المصدر نفسه، ص ص ٦٦٩– ٦٧٠.

[٦٧] مصطفى عثمان إسماعيل، "الأمن القومي العربي"، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩)، ص ٦١.

[٦٨] أحمد نوري النعيمي، حسين علي الجميلي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦٩.

[٦٩] محمد السعيد عبد المؤمن، "تكيف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية"، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.

[٧٠] حسين علي إبراهيم البطاوي، "العولمة ومستقبل السيادة في العالم الثالث: رؤية نقدية استشرافية"، (بغداد: دار السنهوري، ٢٠١٦)، ص ٩١.

[٧١] سلطان محمد النعيمي، "التغير المقيد: سياسة إيران الخارجية ومرتكزات التقارب مع (الشيطان الأكبر)"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٩٩)، (يناير ٢٠١٥))، ص ١٧.

[٧٢] فتوح أبو دهب هيكل، "التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية"، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٤)، ص ١٥٣.

[٧٣] محمد عباس ناجي، "إيران .. التغيير في عباءة النظام"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٩٦)، (أبريل ٢٠١٤))، ص ٦٠.

[٧٤] عبد الستار قاسم، "أمن النفط في الخليج في ظل المتغيرات الجارية"، مجلة حمورابي للدراسات، (العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (٤)، (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢))، ص ١٧٥.

[٧٥] راسم محمد الجمال، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢.

[٧٦] حسين حافظ وهيب العكيلي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

[٧٧] محمد حسين شذر الوحيلي، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٤.

[٧٨] * راجع البحث الحالي، المحور الثاني، ص ١٤.

[٧٩] عامر مصباح، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢.

[٨٠] مصطفى عثمان إسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.

[٨١] المصدر نفسه، ص ٦٠.

[٨٢] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم النظام الدولي الإقليمي: الأصول الفكرية للمفهوم ومستويات تحليله وعلاقته بالنظام الدولي"، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، (الكويت: مجلس النشر العلمي– جامعة الكويت، الحولية (٣٢)، ٢٠١١، ص ٤٦.

[٨٣] محمد السعيد عبد المؤمن، "المرونة الشجاعة: المقدرات الإيرانية في مواجهة احتمالات تحول تأريخي"، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

[٨٤] محمد جواد لاريجاني، مصدر سبق ذكره، ص ص ٨٧– ٨٨.

[٨٥] علي المؤمن، "النظام العالمي الجديد: التشكل والمستقبل"، (بيروت: دار الحق، بلا سنة)، ص ص ١٢٨- ١٢٩.

[٨٦] محمود حيدر، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦.

[٨٧] أحمد محمد أبو زيد، "الواقعيون الجدد ومستقبل القوة الأمريكية: مراجعة للأدبيات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٤٣-٤٤)، (صيف- خريف/ ٢٠١٤))، ص ٢٣.

قائمة المراجع :

١. أحمد داوود أوغلو، "العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية"، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠).

٢. أحمد محمد أبو زيد، "الواقعيون الجدد ومستقبل القوة الأمريكية: مراجعة للأدبيات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٤٣-٤٤)، (صيف- خريف/ ٢٠١٤).

٣. أحمد نوري النعيمي، "السياسة الخارجية"، (عَمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ٢٠١٠).

٤. أحمد نوري النعيمي، حسين علي الجميلي، "النظام السياسي في تركيا وإيران"، (العراق: دار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، بلا سنة).

٥. بشير عبد الفتاح، "أزمة الهيمنة الأمريكية"، (القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠).

٦. بول روبنسون، "قاموس الأمن الدولي" (دراسات مترجمة ٣٨)، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠٠٩).

٧. تعريف الكوربوراتية، موقع المعرفة الإلكتروني، على الرابط: www.marefa.org (تأريخ التصفح: ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٢٤).

٨. جهاد تقي صادق، "الفكر السياسي العربي الإسلامي: دراسة في أبرز الاتجاهات الفكرية"، (العراق: مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٣).

٩. حسين حافظ وهيب العكيلي، "المرتكزات والتحولات للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، سلسلة دراسات إستراتيجية، (بغداد: مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، العدد (١١٠)، تشرين الأول).

١٠. حسين علي إبراهيم البطاوي، "العولمة ومستقبل السيادة في العالم الثالث: رؤية نقدية استشرافية"، (بغداد: دار السنهوري، ٢٠١٦).

١١. حميد حمد السعدون، "الفوضى الأمريكية: دراسة في الأفكار والسياسة الخارجية (العراق أنموذجاً)"، (بغداد: دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣).

١٢. حميد حمد السعدون، حسين حافظ العكيلي، "رؤية من الداخل للسلوك السياسي الخارجي الأمريكي"، (بغداد: مكتب الغفران للخدمات الطباعية، ٢٠١٣).

١٣. حيدر قحطان سعدون، "أثر الصعود الصيني في إعادة هيكلة النظام الدولي"، مجلة العلوم السياسية، (بغداد: كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد، العدد (٦٦)، كانون الأول/ ٢٠٢٣).

١٤. خضر عباس عطوان، "القوى العالمية والتوازنات الإقليمية"، (عمان: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٠).

١٥. دينا محمد جبر، "الثقافة الإستراتيجية وتوجهات الأمن القومي للدولة: الثقافة الإستراتيجية الصينية أنموذجاً"، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، (الأردن: جامعة الزرقاء، العدد (٣)، ٢٠٢٠).

١٦. راسم محمد الجمال، "العلاقات العامة الدولية والاتصال بين الثقافات"، بلا مكان، الدار المصرية اللبنانية، بلا سنة.

رائد العزاوي، "أمريكا والإسلام والإرهاب"، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩).

١٧. رفيق عبد السلام، "الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة"، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ٢٠١١).
١٨. سعد حقي توفيق، "العلاقات الدولية"، (بغداد: مكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٧).
١٩. سكوت بورتشيل (وآخرون)، "نظريات العلاقات الدولية"، ترجمة محمد صفار، (القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١٤).
٢٠. سلطان محمد النعيمي، "التغير المقيد: سياسة إيران الخارجية ومرتكزات التقارب مع (الشيطان الأكبر)"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٩٩)، (يناير ٢٠١٥).
٢١. سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم النظام الدولي الإقليمي: الأصول الفكرية للمفهوم ومستويات تحليله وعلاقته بالنظام الدولي"، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، (الكويت: مجلس النشر العلمي– جامعة الكويت، الحولية (٣٢)، ٢٠١١.
٢٢. سماح عبد الصبور عبد الحي، "القوة الذكية في السياسة الخارجية الإيرانية: دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان (٢٠٠٥– ٢٠١٣)"، (مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، ٢٠١٤).
٢٣. صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده"، بلا مكان، بلا مط، ١٩٩٠.
٢٤. صدام مرير الجميلي، "الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد"، (بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠٠٩).
٢٥. عامر مصباح، "نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية"، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ٢٠١٠).
٢٦. عامر مصباح، "نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى"، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٨).
٢٧. عبد الستار قاسم، "أمن النفط في الخليج في ظل المتغيرات الجارية"، مجلة حمورابي للدراسات، (العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (٤)، (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢).
٢٨. عبد الله محمد عبد الرحمن، "علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة"، (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠١).
٢٩. علي المؤمن، "النظام العالمي الجديد: التشكل والمستقبل"، (بيروت: دار الحق، بلا سنة).
٣٠. علي بشار بكر أغوان، "الفوضى الخلاقة: العصف الرمزي لحرائق الشرق الأوسط"، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٣).
٣١. فتوح أبو دهب هيكل، "التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية"، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٤).
٣٢. فيليب برايار، محمد رضا جليلي، "العلاقات الدولية"، ترجمة حنان فوزي حمدان، (بيروت: دار الهلال، ٢٠٠٩).
٣٣. مارك أمستيوز، "قواعد اللعبة"، ترجمة قسم الترجمة بدار الفاروق، (الجيزة: دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، ٢٠١٠).
٣٤. محمد السعيد عبد المؤمن، "المرونة الشجاعة: المقدرات الإيرانية في مواجهة احتمالات تحول تاريخي"، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (١٩٩)، (يناير/ ٢٠١٥).
٣٥. محمد السعيد عبد المؤمن، "تكيف مرحلي: إعادة تعريف المبادئ الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٩٦)، (أبريل/ ٢٠١٤).
٣٦. محمد جواد لاريجاني، "مقولات في الإستراتيجية الوطنية.. شرح نظرية أم القرى الشيعية"، ترجمة: نبيل علي العتوم، (لندن: مركز العصر للدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، ٢٠١٣).
٣٧. محمد حسين شذر الوحيلي، "العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام ٢٠٠٣: دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي"، (عَمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، ٢٠١٦).
٣٨. محمد عباس ناجي، "إيران .. التغيير في عباءة النظام"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٩٦)، (أبريل ٢٠١٤).

٣٩. محمود حيدر، "الإسلام السياسي في مقام المعاينة: مقاربة في التجربتين الإيرانية والتركية"، مجلة حمورابي للدراسات، (العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (٤)، (كانون الأول/ ٢٠١٢).
٤٠. مصطفى عثمان إسماعيل، "الأمن القومي العربي"، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩).
٤١. مصطفى عمر التير، رولف فيغرسهاوس، "دور الدين في المجتمع"، (دمشق: دار الفكر، ٢٠١٠).
٤٢. ميمون مدهون، "التكيف الحرج: ركائز إستراتيجية الصعود السلمي للصين"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة: مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد (١٩٧)، يوليو/ ٢٠١٤).
٤٣. هشام حكمت عبد الستار (وآخرون)، "علم الاجتماع السياسي"، (بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، ٢٠١٩).
٤٤. ياسر عبد الحسين، "السياسة الخارجية الإيرانية: قراءة مستقبلية لسياسة الرئيس حسن روحاني"، مجلة أبحاث إستراتيجية، (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، العدد (٧)، (حزيران/ ٢٠١٤).